تقرير التنمية العربية

تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية

الإصدار السابع

2023

رقم الإيداع: 2023-2433
حقوق النشر لصالح المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة
ISBN:978-99906-80-48-5
الشويخ المنطقة الصحية قطعة 1 - شارع الجاحظ
ص.ب 5834 **الصفاة - رمز بريدي** 13059 **- دولة الكويت**
هاتف: 24843130 - 24844061 (965+)
فاكس : 24842935(965+)
البريد الإلكتروني api@api.org.kw

الموقع الإلكتروني www.arab-api.org

يمكن الاستشهاد بالبيانات الواردة بمحتوى هذا التقرير لأغراض البحث والدراسة فقط دون الأغراض التجارية مع الإشارة إلى المصدر.
تم النشر في أكتوبر 2023

فريق إعداد التقرير

اللجنة التوجيهية: أ. د. أشرف العربي، د. بدر عثمان مال الله

رئيس هيئة التحرير: أ.د. هالة أبو علي

مستشار هيئة التحرير: أ.د. خالد فهمي

أعضاء هيئة التحرير:

- من معهد التخطيط القومي: د. زينب الصادي، د. شيماء عزب
- من المعهد العربي للتخطيط: أ. د. نواف أبو شماله، د. محمد أمين لزعر
- من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: د. نهال المغربل
- من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: أ. عبد الكريم عايد

الباحثون المساعدون: سالي دياب، منة شريف، دينا رفعت

قرّاء التقرير: أ. د. عثمان محمد عثمان، أ. د. عاطف قبرصي، د. ليلى اسكندر

معدّو فصول التقرير:

الفصل الأول: التغيرات المناخية والتنمية المستدامة

د. نهال المغربل

الفصل الثاني: مرونة قطاعات الزراعة والري وتكيفها

أ.د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد أمين لزعر

الفصل الثالث: سياسات التخفيف وإصلاح قطاع الطاقة

أ.د. هالة أبو علي، د. شيماء عزب

الفصل الرابع: التحول الهيكلي الأخضر للاقتصادات العربية والحد من الكربون

أ. د. نواف أبو شماله

الفصل الخامس: تمويل التحول الأخضر: أدوات بديلة لمواجهة التحديات الجديدة

أ.د. وليد عبد مولاه، أ. د. معز العبيدي

الفصل السادس: حوكمة التحوّل الأخضر وتنسيق السياسات

أ.د. خالد فهمي، د. أسماء عزت

الإشراف على الطباعة والمتابعة

عادل السمحان

فهرس المحتويات

كلمة افتتاحية 9

الملخص التنفيذي 11

مقدمة عامة 17

الفصل الأول: التغيرات المناخية والتنمية المستدامة 25

1.1 مقدمة 27

2.1 استعراض مختصر لموقف تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 28

3.1 تحليل العلاقة التشابكية والتأثيرات المتوقعة للتغير المناخي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 29

4.1 تداعيات التغير المناخي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 35

5.1 أهم الممارسات التي تهدف إلى تحقق التوازن بين العمل المناخي وتحفيز التنمية المستدامة 46

6.1 التوصيات 48

الفصل الثاني: مرونة قطاعات الزراعة والري وتكيفها 51

1.2 مقدمة 53

2.2 تحليل الوضع الراهن ورصد تأثيرات تغير المناخ 54

3.2 التكيف مع تغير المناخ في المنطقة العربية 64

4.2 السياسات والمبادرات للحد من آثار تغير المناخ على الزراعة والري والموارد المائية 69

5.2 التوصيات 74

الفصل الثالث: سياسات التخفيف وإصلاح قطاع الطاقة 75

1.3 مقدمة 77

2.3 تطور قطاع الطاقة 80

3.3 استراتيجيات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وسياساتها 87

4.3 تمكين التحول إلى الطاقة الخضراء 91

5.3 التوصيات 96

الفصل الرابع: التحول الهيكلي الأخضر للاقتصادات العربية والحد من الكربون 99

1.4 مقدمة 101

2.4 قياس التحول الهيكلي في الدول العربية وتقييمه – دلالات الواقع والأداء المقارن 102

3.4 الصناعات التحويلية والانبعاثات الكربونية 106

4.4 مردود التحول الهيكلي وتنامي التصنيع على متوسط دخل الفرد 111

5.4 تقييم العلاقة بين هيكل المزايا والانبعاثات الكربونية – نوعية الصادرات 113

6.4 النتائج والتوصيات 118

الفصل الخامس: تمويل التحول الأخضر: أدوات بديلة لمواجهة التحديات الجديدة 121

1.5 مقدمة 123

2.5 إشكالية تمويل التحول البيئي في الاقتصادات العربية 124

3.5 تنوع أدوات تمويل التحول البيئي 126

4.5 تخضير السياسة المالية لتوسيع الحيز المالي 131

5.5 تخضير السياسة النقدية والرقابة المصرفية 132

6.5 التحديات 134

7.5 التوصيات 136

الفصل السادس: حوكمة التحوّل الأخضر وتنسيق السياسات 139

1.6 مقدمة 141

2.6 نحو مفهوم الحوكمة الخضراء 143

3.6 الأسس المؤسسية للتحوّل الأخضر ومبادئ الحوكمة 145

4.6 وضع الدول العربية فيما يخص حوكمة التحوّل الأخضر 150

5.6 وضع الحوكمة المناخية الإقليمية العربية وتوصيات مقترحة 156

الملاحق 161

الهوامش 171

المراجع 179

فهرس الجداول

الجدول رقم 3. 1: ترتيب الدول العربية في مؤشر نوتردام للتكيف العالمي (2020) 78

الجدول رقم 3. 2: الإستراتيجيات الوطنية للطاقة في الدول العربية 90

الجدول رقم 5. 1: السندات الخضراء: الإصدار التراكمي 2012 - 2021 128

الجدول رقم 6. 1: معايير حوكمة التحوّل الأخضر في الدول العربية 160

فهرس الأشكال

الشكل رقم 2. 1: النسبة المئوية السنوية لاستخدام المياه حسب القطاعات (عام 2019) 56

الشكل رقم 2. 2: متوسط درجة الحرارة في الصيف (بالدرجات المئوية) وتغير الحرارة في الفترة من (1986-2005) 58

الشكل رقم 2. 3: التغير المتوقع في مستوى التقلب الموسمي لإمدادات المياه وفي الإجهاد المائي بحلول عام 2040 59

الشكل رقم 3. 1: قيمة دعم الكهرباء في مجموعة مختارة من الدول العربية 2010-2019 84

الشكل رقم 3. 2: نسبة مساهمة مصادر الطاقة في توليد الطاقة (2014-2021) 85

الشكل رقم 3. 3: إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجددة في الدول العربية في الفترة (2011-2020) 86

الشكل رقم 3. 4: وضع الدول العربية في مؤشرات تقييم قطاع الطاقة المتجددة 92

الشكل رقم 4. 1: تطور حصة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي في أقاليم العالم والدول العربية 1970 - 2020(٪) 102

الشكل رقم 4. 2: تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 103

الشكل رقم 4. 3: مؤشر التحول الهيكلي في الدول العربية (2010-2020) - (1970-1979) 105

الشكل رقم 4. 4: تغير وتيرة التحول الهيكلي في الدول العربية لفترات مختارة خلال السنوات 1970-2020 106

الشكل رقم 4. 5: معدل التغير في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية على المستويين العالمي والعربي خلال الفترة من 2000-2021 (٪) 108

الشكل رقم 4. 6: القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في عدد من الدول العربية للعامين 2000و2021 110

الشكل رقم 4. 7: نمو الانبعاثات الكربونية الناجمة عن الوقود الأحفوري المستخدم في الصناعات التحويلية وإنتاج الوقود وصناعة الطاقة في الدول العربية وعدد من دول المقارنة الصناعية ما بين العامين 1990، 2021 (٪) 111

الشكل رقم 4. 8: العلاقة بين التحول الهيكلي ومساهمة الصناعات التحويلية في الناتج وانعكاساتهما على متوسط دخل الفرد في الدول العربية وأقاليم ومجموعات دولية مقارنة 2021 112

الشكل رقم 4. 9: متوسط مساهمة صادرات السلع المصنعة في إجمالي صادرات الدول العربية وعدد من الدول والأقاليم المقارنة كمتوسط للفترة 2010-2021 (٪) 115

الشكل رقم 4. 10: المزايا النسبية المقارنة لصادرات السلع البيئية ومساهمتها في إجمالي الصادرات في الدول العربية وعدد من الدول المقارنة للعام 2021 أو وفق أحدث بيان متاح 116

الشكل رقم 4. 11: علاقة الصادرات من السلع المصنعة ومن السلع البيئية في الدول العربية كمتوسط للفترة 2010-2021 117

الشكل رقم 4. 12: تطور صادرات منتجات التكنولوجيا منخفضة الكربون نسبة لإجمالي الصادرات في الدول العربية ودول مقارنة كمتوسط للفترتين 2000-2009، 2010-2021 (٪) 117

الشكل رقم 5. 1: آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي 127

الشكل رقم 5. 2: إطار تخضير الموازنة من منظار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 132

الشكل رقم 6. 1: عملية حوكمة التغيرات المناخية المتعددة الأطراف 150

الشكل رقم 6. 2: البصمة البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2017) 155

فهرس الإطارات

الإطار رقم 3. 1: أوابك واتفاقية باريس ومستقبل الوقود الأحفوري 82

كلمة افتتاحية

ونحن على أعتاب حقبة جديدة تتسم بتحديات عالمية غير مسبوقة، يقدم هذا التقرير لمحة عن تحديات تغير المناخ التي تواجهها المنطقة العربية. أصبحت العلاقة التشابكية بين تغير المناخ والتنمية المستدامة من موضوعات الساعة في عصرنا الحديث. تحمل هذه العلاقة مفاتيح التحديات المستقبلية، وهي تجبرنا على التحرك بشكل عاجل وبصورة تكاملية. يقدم الإصدار السابع لتقرير التنمية العربية دراسة شاملة للعلاقة المعقدة والمتعددة الأوجه بين تغير المناخ والتنمية المستدامة، وهي علاقة عابرة للحدود والتخصصات، وتمس حياة كل فرد في المنطقة العربية ورفاهية الأجيال القادمة.

يشكل تغير المناخ، المدفوع بالتراكم المتواصل لغازات الاحتباس الحراري، تهديدًا وجوديًّا للأنظمة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد أصبحت عواقبه واضحة في شكل أحداث مناخية متطرفة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتأثير على إنتاجية المحاصيل الزراعية، ومضاعفة الآثار السلبية للفقر والنزوح القسري. ولم يعد يمكن تحمل ترف تجاهله. ومن ناحية أخرى، تمثل التنمية المستدامة تطلع المجتمعات إلى عالم أفضل – عالم يتمتع فيه كل شخص بمستوى معيشي لائق، حيث يتناغم التقدم الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والبيئة المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق رؤية مجتمع عادل ومزدهر.

يسعى هذا التقرير إلى توفير صورة تحليلية للوضع القائم ويدعو للعمل المناخي، أخذًا في الاعتبار التحديات المعرفية والتكنولوجيا والقدرة على مواجهة الأزمات. ويؤكد التقرير على أهمية الابتكار والتعاون والتكامل في الجهود بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. وهو يسلط الضوء على ضرورة التوافق بين أجندتي العمل المناخي والتنمية المستدامة، مع ضرورة اعتبار العمل المناخي فرصة وليس عبئًا نحو تسريع أجندة التنمية المستدامة من أجل تحقيق الازدهار وتعزيز الرفاهية في المنطقة العربية. ولكن دعونا نكون واقعيين، فالطريق ما زال محفوفًا بالصعوبات والتحديات، لأن دعم إجراءات التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للاستفادة من الفرص المتاحة لتمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة. وهي تتطلب أيضًا تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

يقدم هذا التقرير خارطة طريق لتجاوز هذا المنعطف التاريخي الحرج. فهو يوفر رؤى وأدلة وتوصيات يمكن أن تفيد السياسات الداعمة لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التكيف والتخفيف في الدول العربية مع توفير الاستثمارات المطلوبة. دعونا نتذكر أن الاختيارات التي نتخذها اليوم ستحدد العالم الذي سنورثه للأجيال القادمة مما يتطلب ضرورة مواجهة تحديات العصر بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن عظيم امتناننا لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، إن تفاني فريق العمل في مجال الاستدامة يلهمنا جميعًا. ونرجو أن يكون هذا التقرير مصدر إلهام للإجراءات التحويلية التي تحتاجها المنطقة العربية؛ لنطويَ معًا الصفحة نحو مستقبل يتم فيه مواجهة تغير المناخ، وتحقيق التنمية المستدامة.

الملخص التنفيذي

يصدر المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإصدار السابع من تقرير التنمية العربية بعنوان «**تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية**».

يشكل تغير المناخ تهديدات خطيرة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، لذا تحتاج البلدان بشكل عاجل إلى دمج الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فضلًا عن الاستثمارات في التكيف لآثار تغير المناخ، في استراتيجياتها الإنمائية. ويمكن للعمل المناخي أن يقلل المخاطر والأضرار التي تتكبدها المنطقة العربية من أنماط الطقس المتغيرة في تحقيق أهداف التنمية مثل الحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام. لدى معظم البلدان شكل من أشكال استراتيجية المناخ التي عادة ما تظهر في مساهماتها المحددة وطنيًا، وتحتاج الخطط الوطنية إلى أن تحدد بشكل واضح مسارات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تكون مجدية ومتسقة مع تنميتها المستدامة المرجوة. ويتناول التقرير قضايا محورية مهمة مثل كيفية القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية في ظل تهديدات تغير المناخ على المنطقة العربية، ويناقش التقرير مدى مرونة اقتصادات الدول العربية في مواجهة الانخفاض المحتمل في الطلب على الوقود الأحفوري، والتغييرات في السياسات والاستثمارات التي يجب تحديد أولوياتها لتحقيق التحول الأخضر، ومصادر تمويل احتياجات الاستثمار المتعلقة بالمناخ، مع التطرق إلى الإصلاحات الهيكلية واسهاماتها في تقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

يستعرض التقرير التأثيرات الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من خلال قائمة طويلة من القضايا والتأثيرات المتوقعة لتغيرات المناخ يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تساهم المنطقة العربية بقدر ضئيل جدًّا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة، وتشير التقديرات إلى أن هذه المساهمة لا تزيد عن 5 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية، ولكنها ستواجه أكثر من 30 في المائة من عواقبها السلبية سواء كانت أضرارًا أو وفيات مرتبطة بالمناخ.
- لقد زاد- متوسط درجات الحرارة السنوية في المنطقة بالفعل بنحو 1.5 درجة مئوية في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل نحو ضعف متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة (0.70 درجة مئوية) خلال الفترة نفسها.
- أصبح هطول الأمطار السنوي غير قابل للتنبؤ به مقارنة بمناطق أخرى من العالم، حيث تتراجع كميات هطول الأمطار بشكل ملحوظ في المنطقة وخاصة في الأردن، والعراق، وسوريا، وعمان.
- تؤدي معدلات النمو السكاني المرتفعة والتوسع الحضري السريع والتلوث البيئي إلى تفاقم آثار تغير المناخ.
- تم تصنيف ثمانية عشر بلدًا في المنطقة العربية على أنها فقيرة بالمياه حيث يقل نصيب الفرد من

المياه عن 1000 متر مكعب مع وجود قيود شديدة على إتاحتها وجودتها، حيث تجاوز معدل استخدام المياه العذبة في المنطقة العربية 400 في المائة من المياه العذبة المتجددة المتاحة. ويتم استخراج المياه الجوفية غير المتجددة بمعدلات تتجاوز بكثير معدلات تغذيتها الطبيعية. نحو 50 في المائة من مياه المنطقة العربية هي مياه مشتركة.

- يتم استخدام أغلب المياه في الزراعة وغالبًا ما يتم استخدامها بشكل غير فعال. ولم يتم استخدام تقنيات الري الحديثة (الري بالتنقيط) على نطاق واسع، ولكن لا تزال طرق الري التقليدية في مناطق الفيضانات – هي السائدة.

- ارتفعت وتيرة حدوث الكوارث المناخية في منطقة الشرق الأوسط مع حدوث فيضانات مفاجئة (مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس).

- أصبحت المخاطر المناخية أكثر شدة مع تزايد ارتفاع درجات الحرارة القصوى لأكثر من 100 يوم (البحرين وعمان وموريتانيا والسودان).

- هناك توازن نسبي في القدرة على التكيف والمرونة بين الدول العربية الغنية والفقيرة، فالدول الغنية في وضع أفضل يسمح لها بتخفيف التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ من خلال السياسات واستراتيجيات التكيف. أما الاقتصادات الفقيرة والزراعية وتلك المعتمدة على المواد الخام في المنطقة –تمتلك قدرة أقل على التكيف، وموارد أقل، وقدرات اقتصادية ومؤسسية أضعف.

- لم – تظهر قضايا التكيف مع الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتخفيف من آثارها بالسرعة الكافية لتحتل صدارة جداول أعمال السياسات الوطنية والدولية. ومن المعروف أن البلدان غير النفطية في المنطقة العربية تواجه تحديات أكبر في توفير تمويل تطوير برامج التكيف الملائمة.

- من المتوقع أن –يؤدي اشتداد الضغوط المناخية إلى تفاقم الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن تغير المناخ بشكل ملحوظ. كما أنه من شأنه أن يزيد من تفاقم التحديات الدائمة التي تواجهها المنطقة والمتمثلة في تدهور الأراضي (التصحر والملوحة)، والضغوط المائية، وارتفاع منسوب مياه البحر.

- من المتوقع أن تؤدي الكوارث المناخية إلى زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاختلالات المالية والاقتصادية وستؤدي إلى مزيد من الانخفاض في دخل الفرد وفرص العمل والنمو.

- يقدر صندوق النقد الدولي تكاليف التكيف في المنطقة العربية بنسبة 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والجدير بالذكر أن تكلفة برامج التكيف أقل بكثير من تكلفة عدم التدخل. وتبلغ تكلفة ارتفاع مستوى سطح البحر (1 متر) بدون تكيف في مصر نحو 27.3 مليار دولار وفي تونس نحو 1.96 مليار دولار.

- برامج التكيف لا تتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية وتكاليفها فحسب، بل إنها تساهم في دفع عجلة النمو وتوفير فرص عمل.
- يتوقع أن يتحول الوقود الأحفوري على نحو متزايد إلى أصول عالقة. ومن المتوقع أن تخسر المملكة العربية السعودية نحو – تريليون دولار، لكن هذا التقدير لا يؤخذ في الاعتبار حقيقية المنطقة التي لديها تكاليف إنتاج واستخراج أقل في العالم وأكبر الإمكانيات لإعادة توظيف أصولها من النفط والغاز؛ ويترتب على ذلك أن منتجي النفط والغاز العرب من المرجح أن يكونوا آخر من يعاني من ظاهرة الأصول العالقة.
- توفر الطاقة المتجددة بدائل موثوقة للمنطقة نظرًا لكثافة مستويات الإشعاع الشمسي في المنطقة.

ويخلص التقرير إلى أن المياه هي قضية مركزية للتكيف مع تغير المناخ في الزراعة، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي بشكل حاسم على المتغيرات المناخية مثل هطول الأمطار ودرجات الحرارة عبر المناطق وبمرور الوقت. تظهر تأثيرات تغير المناخ على الزراعة من خلال متطلبات المياه للمحاصيل، ومدى توافر المياه وجودتها، وعوامل أخرى تتأثر بالتغير التدريجي طويل الأجل والظواهر المتطرفة. وقد يزداد توتر الظواهر المتطرفة وشدتها مثل الفيضانات والجفاف نتيجة لتغير المناخ وله آثار سلبية كبيرة على الإنتاج الزراعي. وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه، ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب موارد المياه العابرة للحدود، نظرًا لأن ثلثي مصادر موارد المياه السطحية أو الجوفية في المنطقة العربية تعبر حدودًا واحدة أو أكثر. هذه القضية تظل مصدر قلق كبير يهدد استقرار المنطقة، ويُعقد إدارة موارد المياه الوطنية وتخطيطها، ويجعل التعاون العابر للحدود ضروريًا للإدارة السليمة ومنع النزاعات.

وعلى الرغم من قدرة الشعوب العربية على التكيف مع تلك البيئة القاسية منذ آلاف السنين، إلا أن التغير السريع في المناخ غالبًا ما تصبح معه آليات التكيف القائمة غير ملائمة أو قديمة. ومع تسارع تغير المناخ، ستعاني البلدان العربية من تأثيراته؛ لأنها أكثر قابلية للتأثر وأقل قدرة على الصمود، وبشكل عام أقل قدرة على التكيف مع أخطاره. إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ ستختلف من بلد إلى آخر. يعتمد هذا إلى حد كبير على قدرة البلد على التكيف، والتي غالبًا ما ترتبط بمستوى تطورها.

تحتاج الدول العربية إلى مواصلة العمل على بناء القدرات الوطنية للتعامل مع مختلف جوانب تهديدات تغير المناخ، وكذلك هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي للتكيف مع مخاطر المناخ المحتملة والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للإفادة من الفرص المتاحة لتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ.

وقد أُطلق في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية عدد من المبادرات لمعالجة قضايا الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وفي الوقت نفسه سعت البلدان العربية إلى تقييم آثار تغير المناخ على الموارد

الوطنية من أجل دعم خطط التكيف الوطنية والبلاغات المقدمة في إطار الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.

وتدرك معظم البلدان حاليًا أن التكيف مع تغير المناخ بات أولوية ملحة وبدأت بالفعل تعالج التحديات المناخية. وينبغي إعطاء أولوية للتدابير التي تعود بنفع كبير في ظل كل السيناريوهات الممكنة لتغير المناخ وبناء القدرة على التكيف مع التحديات المناخية في المستقبل. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع؛ لأن كل بلد يواجه مجموعة التحديات الخاصة به، إلا أن هناك بعض المبادئ المشتركة التي تنطبق على المنطقة بأسرها. كما ينبغي دمج سياسات التكيف في كل الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية الرئيسية. وينبغي وضع أطر اقتصادية كلية تعكس مخاطر المناخ لتحديد الاستجابات الصحيحة على صعيد السياسات.

وتحتاج الدول العربية إلى مواصلة العمل على بناء القدرات الوطنية للتعامل مع مختلف جوانب تهديدات تغير المناخ، والتكيف مع النظام المناخي الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي للتكيف مع المخاطر المناخية المحتملة، والعمل مع المجتمع الدولي للإفادة من الفرص المتاحة لتمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ. تطوير السياسات والتشريعات وخطط العمل التي تدمج اعتبارات تغير المناخ في قطاعي الزراعة والمياه يعد شرطًا مسبقًا لتعزيز التكيف وتحسين سبل العيش المستدامة وتحسين الأمن الغذائي.

تتبني غالبية الدول العربية برامج وسياسات تكيف راسخة، ومع ذلك، تتطلب المرحلة القادمة من العمل المناخي مزيدًا من التحول في السياسات إلى خطط عمل وبرامج تنفيذ حقيقية. حيث قد تواجه المنطقة العربية في ضوء التحديات المناخية الحالية والمستقبلية خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ نظرًا لكونها واحدة من أكثر مناطق العالم تأثرًا بالتغيرات المناخية المتطرفة. ولقد تأخر الوقت لمعالجة شاملة لمسببات تغير المناخ، بما يوقف النتائج السلبية بالكامل، لذا، فالأولوية الآن يجب أن تكون لتدابير تساعد في التكيف مع النتائج. أما إجراءات التخفيف من مسببات الاحتباس الحراري فلا بد من تسريعها أيضًا، حتى لا نصل إلى يوم يصبح فيه التكيف مع التغيرات الكبرى مستحيلًا. وتحتاج الدول العربية إلى مواصلة العمل على بناء القدرات الوطنية على المستوى المركزي والمحلي للتعامل مع مختلف جوانب تهديدات تغير المناخ. وكذلك هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي للتكيف مع مخاطر تغير المناخ المحتملة والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للإفادة من الفرص المتاحة لتمويل العمل المناخي ونقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تدعم إجراءات التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

تدرك معظم البلدان حاليًا أن التكيف مع تغير المناخ بات أولوية ملحة وبدأت بالفعل تعالج التحديات المناخية. وينبغي إعطاء أولوية للتدابير التي تعود بنفع كبير في ظل كل السيناريوهات الممكنة لتغير المناخ (ما يسمى «التدابير عالية القيمة التي لا يُنْدَم عليها») وبناء القدرة على التكيف مع التحديات المناخية في المستقبل. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع؛ لأن كل بلد يواجه مجموعة التحديات الخاصة به، إلا أن هناك